

دراسات ومقالات

مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية

مهند مصطفى

مدخل :

يهدف هذا البحث إلى تقديم مقاربات نظرية أولية حول الثورات العربية في مصر وتونس، تهدف إلى تأسيس أطر معرفية جديدة للتعاطي مع الواقع السياسي الجديد، الذي خلقتة هذه الثورات . قبل ذلك استعصت المنطقة العربية على موجات التحول الديمقراطي التي ضربت الأنظمة السلطوية في العالم (Huntington 1991) فموجة التحول الديمقراطي التي عصفت بنظم سياسية في أمريكا الجنوبية، وشرق أوروبا، تحطمت على صخرة النظام السياسي العربي .

ولّد هذا الاستعصاء إنتاجاً معرفياً كبيراً عن النظام العربي، والديمقراطية في المنطقة العربية، بيد أنه ولّد، أيضاً، حركة سياسية داخل المجتمع العربي بدأت تبحث عن السبل لفتح المجال السياسي من داخل النظام السلطوي . وبناء على ذلك انطلقت المشاريع السياسية العربية المطالبة بانفتاح النظام وإصلاحه بالتحول الديمقراطي من داخل النظام السلطوي .

كما أن الإنتاج المعرفي حول الإصلاح السياسي ركز إنتاجه التطبيقي والنظري حول الانتقال إلى الديمقراطية من خلال، ومن داخل، النظام السلطوي. وتبنت الحركات السياسية العربية، العلمانية منها، والإسلامية، الإصلاح الدستوري في إطار النظام السلطوي كرافعة أساسية للتحويل الديمقراطي.

في المقابل جاءت الثورات العربية في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، بتوجه سياسي جديد، يعتمد على الثورة في الإصلاح السياسي، من خارج النظام السلطوي وليس من داخله. بمعنى أن الثورات العربية أرادت تفكيك النظام وبناء نظام سياسي ديمقراطي جديد مكانه من خلال إحداث قطيعة عمّا تراكم من مشاريع سياسية ودستورية لإصلاحه من الداخل.

سنتطرق في هذا البحث إلى ثلاث مقاربات أساسية، نعتقد أنها ستكون متغيرات أساسية في الإنتاج المعرفي النظري في المستقبل، أولاً ما نطلق عليه الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية، وثانياً التغييرات في دور الجيش، وثالثاً انتقال الإسلام السياسي من حالة المعارضة إلى حالة السلطة.

نقاش التحول الديمقراطي في العالم العربي:

اشتغل المفكرون، والمتقنون العرب، والمسلمون، في القرن الأخير بمسألة النهضة، أو الصحوة، كل حسب منطقته الأيديولوجي، ومنذ كتاب «طبائع الاستبداد» للشايخ عبد الرحمن الكواكبي، الذي سلط الضوء على قضية الاستبداد السياسي وأهمية أحياء مفهوم الشورى الدستورية في الحياة السياسية الإسلامية، فإنه وفي مقابل الكواكبي (ومن بعده حركة الجامعة الإسلامية للأفغاني وتلامذته)، استلهم المفكرون العرب الفكر الليبرالي الغربي كأساس للنهضة في المجتمعات العربية، ويمكن أن نضرب لذلك مثلاً: لطفي السيد، وطه حسين، وأحمد أمين^١.

١ للتوسع حول التيارات الفكرية العربية في بدايات القرن الماضي انظر مثلاً: ألبرت حوراني (١٩٧٧). الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩. بيروت: دار النهار. محمد جابر الأنصاري (١٩٩٦). الفكر العربي وصراع الأضداد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

تميزت الأنظمة السلطوية العربية بأنها قامت نتيجة لانقلابات عسكرية، وثورات مُسلحة، مما أدى إلى إلغاء التحول الليبرالي في الدول العربية القُطرية التي تشكلت بعد المرحلة الكولونيالية الاستعمارية، وإلى جانب الدول السلطوية ظهرت «الدولة الربيعية» وذلك مع ثورة النفط التي كرسّت الواقع السياسي في تلك البلدان .

وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ونتيجة لعوامل محلية وإقليمية، يمكن الإشارة إلى تبلور تحولين فاعلين أثرا في تطور العلاقة بين الأنظمة السلطوية العربية، والمعارضة السياسية في العالم العربي، وقد تجلّى ذلك بصورة أوضح في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، الأول: إطلاق حريات ليبرالية سياسية، أطلق عليها غسان سلامة مرحلة ثالثة من اللبرلة ٢، والثاني: قبول متدرج وان كان متلعثما للمعارضة الإسلامية للانخراط في التحول الديمقراطي في النظام السلطوي العربي .

في معرض المناقشة لنظريات التحول الديمقراطي ومدى انسجامها مع الجغرافية التاريخية والسياسية والثقافية في الوطن العربي، فلا بد من قراءة في بعض ما كتب حول المعوقات التي تعرقل التحول نحو الديمقراطية، حيث قدمت الأدبيات العلمية، والغربية منها على وجه الخصوص ٣ تفسيرات متعددة لمعوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي، فهناك من يقدم تفسيراً ثقافياً استشراقياً، وفي جوهره الإسلام كعائق للتحول الديمقراطي، ففي مسح للديمقراطية في الدول النامية، يزعم المؤلفون: «أن الديمقراطية هي النموذج الوحيد للحكومة الذي يتمتع بشريعة

والنشر. علي محافظة (١٩٧٨). الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤. بيروت: الأهلية للنشر.

٢ يرى غسان سلامة أننا في مرحلة «لبرلة» ثالثة، بعد الفترة العثمانية المصرية التي بدأت مع محمد علي (١٨٠٤-١٨٤٨) وانتهت مع الحرب العالمية الأولى، والفترة الثانية بين الحربين العالميتين، والمرحلة الثالثة التي رافقت أزمة النظام السلطوي العربي في العقدين الأخيرين (عاصي، ٢٠٠٦، ١٧٦).

٣ لعب وما زال يلعب مركز «دراسات الوحدة العربية» في بيروت دوراً رائداً في طرح الأجندة الديمقراطية من خلال إجراء الأبحاث في دوريته «المستقبل العربي» وتأليف الكتب وعقد الندوات حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وتشير المصادر العربية في هذا المقال إلى ذلك بشكل واضح.

عقائدية واسعة في العالم اليوم، باستثناء ذلك القسم الكبير منه الممتد من اندونيسيا إلى غرب إفريقيا حيث الإسلام هو الدين الرئيسي والمهيمن» (Diamond, Linz & Lipset, 1989).

لا ينفي بعض المفكرين العرب أهمية العامل الثقافي، رغم نقدهم للرؤية الاستشراقية للثقافة الإسلامية ودوافعها في استحضار العامل الثقافي، إلا أنهم يعتقدون أن هنالك عوامل ثقافية تاريخية لا تزال حاضرة في الوعي العربي تعيق التحول الديمقراطي، مثل العصبية، العشائرية، والريفية، أي زحف الريف إلى المدينة أو «تريف» المدينة (سلامة، ٢٠٠٠).

كما وتشكل طبيعة الدولة الريعية (Rentier State) في المنطقة العربية تفسيراً أعمق لغياب التحول الديمقراطي، حيث أن جذور المؤسسات الديمقراطية تمتد عميقاً في حاجة الدولة إلى فرض الضرائب لكي تدعم فعاليتها، ويغيب ذلك في الدولة الريعية (لوتشيانني، ٢٠٠٠)،

وقد وصل تأثير الدولة الريعية إلى الدول غير المنتجة للنفط، من خلال عائدات العمال العرب العاملين في الخليج، كمصر واليمن. وهنالك من يرجع غياب التحول الديمقراطي إلى غياب المجتمع المدني، أو سيطرة الدولة عليه وعلى تطوره (الصبيحي، ٢٠٠٠)، أو كما يسميه الجابري «المجتمع المدني» وذلك لتطويع هذا التعريف ليوائم الأوضاع التي تم فيها «استيراد» التعبير، بمعنى أن المجتمع المدني العربي هو التضاد للمجتمع القبلي في الحالة العربية (الجابري، ٢٠٠٥، ١٧٢).

ويُحمّل قسم آخر غياب التحول الديمقراطي إلى النخب العربية المتعلقة «بسيطرة قوى البيروقراطية العسكرية والمدنية التي ليس لها غاية ولا هدف ولا منطق في وجودها سوى إعادة إنتاج نفسها ومراكمة امتيازاتها وتوسيع نفوذها وسيطرتها» (غليون، ٢٠٠٣، ٢٦٤)، إضافة إلى أن الطبقة الوسطى العربية لا تزال تنتج وتعيد إنتاج نفسها من خلال الدولة وليس باستقلالية عنها.

٤ المقصود أن يأتي دخل الدولة، ليس من خلال عملية الإنتاج داخلها، بل من عائدات النفط والعمال المهاجرين، والهبات والقروض وعائدات السياحة.

وتلعب المعوّقات الخارجية، عند البعض، عائقاً أمام التحول الديمقراطي، وهي إما نتيجة مباشرة لتركبة الاستعمار الطويلة، التي شكلت إرثاً تاريخياً ثقيلاً أعاق التحول الديمقراطي، أو بسبب التدخلات الأجنبية في إعاقه مشاريع التحول الديمقراطي (شعبان، ٢٠٠٣). وأخيراً هناك من ارجع إعاقه التحول الديمقراطي إلى طبيعة الدولة التسلطية في العالم العربي (النقيب، ١٩٩٦).

الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية - البحث عن الشرعية

شكلت دراسة النخب في العالم العربي مدخلاً جديداً لقراءة التحولات السياسية في الدول العربية، وزخرت المكتبة العربية، مؤخراً، بدراسات قيّمة حول النخب السياسية وعلاقتها في قضايا الدولة والمجتمع، وقد قدم الجابري (١٩٩٣) قراءة قيّمة لعلاقة تطور النخبة السياسية العربية، ومميزاتها، وإشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، وأشار إلى ثلاث نخب تعاقبت على شكل «النقيض الذي يخرج من جوف الشيء».

هنالك، أولاً، النخبة التي قادت الحركة الوطنية من اجل الاستقلال، وقد خرجت من جوف الارستقراطية المدينية التقليدية، لتجد نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها، ويتمثل في نخبة لا تنتمي إلى دائرة الارستقراطية المدينية التقليدية، بل تنحدر، في الغالب، من فئات سكنت المدن في إطار الهجرة الحديثة من البادية والريف إلى المدينة، والتي تطالب بالانتقال، في النضال الوطني، إلى الموجهة والصدام والكفاح المسلح، وتتسلم زمام الحكم في الدول التسلطية ما بعد الاستعمار، وتقوم بقمع المطالب الشعبية بالحرية والعدالة الاقتصادية. وفي المقابل، ترتفع أصوات تطالب بالديمقراطية، وهي في الغالب منبعثة من صفوف النخب القديمة المزاحة عن السلطة،

٥ انظر على سبيل المثال: مايسة الجمل (١٩٩٣). النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ناهض حتر (٢٠٠٣). النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية. عمان. محمد بن صنيان (٢٠٠٤). النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة.

إلى جانب أصوات التيار الإسلامي، وهي النخب الجديدة التي أفرزتها عملية ابرز سماتها الانتقال من البادية إلى المدينة ومن الهوامش إلى المراكز (الجابري، ١٩٩٣، ٩-١١).

نهدف من خلال مقارنة النخب، إلى تقديم نموذج جديد في دراستها، يركز في الأساس على النخب السلطوية، أي تلك النخب التي نشأت بعد تشكل النظام السلطوي. وفي هذا السياق، نعتقد أن النظام السلطوي مر بجيلين سياسيين. فقد مرت الأنظمة السلطوية في تونس ومصر بجيلين من القيادات السلطوية، لعب الأول الدور المركزي في تأسيس النظام السلطوي نفسه في المرحلة ما بعد الكولونيلية. في تونس قاد بورقيبة حركة التحرر التونسية، المتمثلة في الحزب الدستوري الجديد، إلى الاستقلال في العام ١٩٥٦، وفي مصر قاد عبد الناصر ثورة الضباط الأحرار، لتحرر من العهد الملكي، والحماية البريطانية، والتواجد الأجنبي في البلاد.

اعتمد الجيل الأول، في بنائه للنظام السلطوي، على الشرعية الثورية، حيث حظيت عملية بناء الدولة، في الفترة ما بعد الكولونيلية، بشرعية شعبية استندت إلى التجربة الثورية. وقد بنى نتيجة شرعيته الثورية نظاماً سلطوياً، إذ ألغى التعددية الحزبية، وحرية الصحافة، وتمت على يديه عملية تأميم المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية.

قام عبد الناصر بتأميم الأزهر. وقام بورقيبة بتجريد جامع الزيتونة من دوره الإصلاحي من خلال إلغاء دوره كمؤسسة جامعية، في تونس بُني النظام السلطوي على أنقاض المشروع الإصلاحي، مستنداً إلى مشروع حدائوي غربي، أخذ كل ما فيه، ما عدا المشروع السياسي من ديمقراطية وحرية سياسية.

لم تكن الشرعية الثورية الرافعة الوحيدة لمشروع بناء النظام السلطوي العربي، في مصر وتونس، بل شكلت الفلسفة الاشتراكية في الاقتصاد الأساس الثاني الذي قام عليه النظام، فقد عمل النظام الاقتصادي الاشتراكي في مصر وتونس على تفكيك البنى الاقتصادية التقليدية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مصر عبد الناصر كانت مثابرة وأكثر تشدداً من ناحية أيديولوجية في إسقاط البنى الاقتصادية الاشتراكية على المبنى الاقتصادي والاجتماعي المصري. إذ نبع الأمر من دوافع أيديولوجية أكثر مما كان عليه في تونس، حيث كان الدافع في الثانية اقتصادياً وسياسياً في المقام الأول.

على كل حال، ما أدعيه أن الجيل الأول من الأنظمة السلطوية، تميز بأربع خصائص: استناده إلى الشرعية الثورية، التي ذبحت الكثير من الحريات السياسية، في معبدها المقدس - إلى حد أن بورقيبة أدخل تعديلاً دستورياً في العام ١٩٧٥ يحمل اسمه ينصبه رئيساً لتونس مدى الحياة - تبنى نظم اقتصادية اشتراكية، إتباع إستراتيجية الإقصاء للمعارضة السياسية وخصوصاً الإسلام السياسي، واستعمال خطاب سياسي معاد للديمقراطية في مفرداته، فمثلاً كان بورقيبة يُكثر من القول إن الشعب التونسي غير جاهز للديمقراطية، وأن الديمقراطية تعادل شرذمة المجتمع، بل وذهب إلى القول: «تصير الديكتاتورية ضرورية أحياناً، وبالأخص حين تكون الغاية منها تهيئة أسباب الديمقراطية الحقة...» (الحناشي، ٢٠١١، ٤٢).

في المجمل لم يجابه الجيل الأول، من الأنظمة السلطوية، تحديات سياسية، ما عدا تحدي الإسلام السياسي، والذي كان تحدياً على الهيمنة، وليس على الشرعية، بمعنى أن الجيل الأول، وأن واجه حالات من الاحتجاج الشعبي، أو السياسي، كانت تلك ممارسات عينية، ولم تكن ضد شرعية النظام.

جاء الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية، فاقداً للشرعية الثورية، في مصر شكّلت مرحلة السادات فترة الانتقال من الجيل الأول، الذي مثله عبد الناصر، إلى الجيل الثاني الذي مثله حسني مبارك. أما في تونس فكانت فترة الثمانينيات بمثابة الفترة التي مهدت للجيل الثاني المتمثل في رئاسة زين العابدين بن علي في العام ١٩٨٧. لم يشارك الجيل الثاني في حركة التحرر الوطني، لكنه ترعرع في أحضان النظام السلطوي، وقد جاء في ظل اهتراء الشرعية الثورية، فالسادات فقد شرعيته الثورية بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، وإتباعه سياسات الانفتاح الاقتصادي. أما بورقيبة فقد اهترئت شرعيته الثورية في أواخر السبعينيات، ووائل الثمانينيات تحت وطأة

الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، والاحتجاجات الاقتصادية والعمالية، التي قادتها النقابات العمالية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. ورافق عملية اهتراء الشرعية الثورية صعود لتيار وتحديات الإسلام السياسي بشكل متزامن في مصر وتونس.

قاد الجيل الثاني استراتيجيات سياسية مختلفة عن الجيل الأول في محاولة للبحث عن مصادر شرعية جديدة، غير الشرعية الثورية، التي لا يمكن له أن يتمتع بها، وقد وجدها في الشرعية الدستورية. ولبناء الشرعية الدستورية كان لا بد للنظام السلطوي، الذي نشأ في عهد الجيل الأول، من الانفتاح السياسي المسيطر عليه، بمعنى إصلاح تحت السيطرة.

ثمة مسميات كثيرة في الأدبيات السياسية للإصلاح تحت السيطرة السلطوية، هنالك من يسميها «انتخابات بدون ديمقراطية»، أو «نظام سلطوي تنافسي» أو «ديمقراطية هجينة». وبغض النظر عن المسميات فإن هذه الأنظمة، التي هي لا سلطوية ظاهرة ولا ديمقراطية حقيقية، تهدف إلى تعزيز سيطرة النخبة السياسية الحاكمة، ليس من خلال إتباع استراتيجيات الإقصاء وحسب، بل من خلال دمجها لاستراتيجيات الاحتواء، احتواء المعارضة والانفتاح السياسي المضبوط، أيضاً.

مع صعود الجيل الثاني في مصر وتونس، قام كلاهما بتغيير الخطاب السياسي نحو مزيد من استعمال المفردات الديمقراطية، فبدأ الرجلان (مبارك وبن علي) بالحديث عن أهمية الديمقراطية، والإصلاح السياسي، كما أفصحوا بالفعل عن نية الترشح لفترتين رئاسيتين فقط، وقاما بتعديلات دستورية فتحت المجال السياسي في النظام السلطوي. سن بن علي ميثاقاً وطنياً وقعت عليه أحزاب المعارضة في تونس، بما فيها حركة النهضة الإسلامية، وأعلن عن إلغاء البند الدستوري، الذي ينص على رئاسة مدى الحياة، وقصرها على فترتين.

وقد جرت أول انتخابات، في عهده، في العام ١٩٨٨ شاركت فيها الحركات السياسية في تونس، بما فيها حركة النهضة، التي حصلت على حوالي ١٥٪ من الأصوات، كما فاز في الانتخابات الرئاسية، التي ألغها بورقيبة في العام ١٩٧٥ بعد

تعديله للدستور في العام نفسه .

في المقابل قام مبارك بإجراء أول انتخابات مفتوحة في مصر في العام ١٩٨٤ ، شاركت فيها الأحزاب المصرية الجديدة، وكذلك التاريخية منها، مثل حزب الوفد، وحركة الأخوان المسلمين . واستمر هذا الانفتاح بإجراء انتخابات مفتوحة مرة أخرى في العام ١٩٨٧ شارك فيها الأخوان، أيضا، وباقي أحزاب المعارضة .

اتبع الجيل الثاني، وبالذات في مصر، ولسنوات عديدة في تونس أيضا، إستراتيجية الاحتواء للتيار الإسلامي، وليس الإقصاء، كان الهدف دمج هذا التيار في النظام السياسي، وعزله عن التيار الجهادي . وبالقدر نفسه انحرف هذا الجيل بشكل راديكالي عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية، وتبنى سياسات رأسمالية اعتمدت على الخصخصة، مكان الاشتراكية حلت الرأسمالية، ومكان التأمين جاءت الخصخصة . وهذه الخطوات كانت تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للناس، وتحقيق التنمية، وخصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي حلت بتونس ومصر، في سنوات السبعينيات وتحديدًا في العام ١٩٧٧ في كلا البلدين بصورة متزامنة ومثيرة . استهدفت تلك الخطوات تعزيز الشرعية الدستورية والسياسية للجيل الثاني من الأنظمة السلطوية، بيد أنها أسهمت في إرجاع السياسة إلى الحيز العام من جديد . صحيح أن هذا الجيل تراجع عن هذا الانفتاح، أو ضبط إيقاعه، بشكل اكبر، في تونس أكثر مما كان عليه الحال في مصر، إلا أن عودة السياسة إلى المجال العام، جعل من الصعوبة بمكان التراجع عن انعكاساتها على المجتمع، والمجال السياسي العام، وخاصة وأن الشرعية الدستورية، أو السياسية، سريعة الاهتراء والاستنزاف، مقارنة بالشرعية الثورية .

وقد مهدّ بناء النظام الديمقراطي المهجّن، في مصر وتونس، لنشوء وعي سياسي ديمقراطي لا يقبل العودة إلى الماضي السلطوي من جديد . فقد ازدادت قوة المجتمع المدني في عهد الجيل الثاني، وقوة القوى الاجتماعية الجديدة، وأصبح الخطاب الديمقراطي خطاباً حيويًا وديناميكياً في المجالين السياسي التونسي والمصري . وقد كانت عودة الجيل الثاني إلى مواقع الأنظمة السلطوية القديمة، بالاعتماد على

الشرعية الدستورية، نوعاً من الانتحار بالنسبة لهذه الأنظمة. في مصر كانت العودة إلى مواقع النظام السلطوي، والابتعاد عن الديمقراطية المهجّنة، بسبب اعتناق النظام لمشروع التوريث. كان مشروع التوريث يُنذر بهدم كل المنجزات الدستورية والسياسية التي تحققت في مصر، وبالفعل ازداد النظام انغلاقاً وإغلاقاً للمجال السياسي، بعد أن لاح في الأفق مشروع التوريث، فتم تبديل النخبة السياسية المصرية، التي كانت نخبة الدولة، واقل من نخبة النظام، وذلك لتسهيل مشروع التوريث.

الخطأ الذي وقع فيه النظام المصري المهجّن: عدم إمكانية العودة مرّة أخرى إلى نظام سلطوي، بعد تبني ديمقراطية مهجّنة، نتيجة ما طرأ من تطوّر على الوعي السياسي والخطاب الديمقراطي، وكلاهما يُسهم في رفع سقف التوقعات السياسية والاجتماعية لدى الناس. لا يمكن للنظام السياسي الانفتاح ثم الانغلاق، وخصوصاً في ظل الثورة الإعلامية الحديثة.

بدأ العالم العربي الارتباط بالانترنت في النصف الأول من عقد التسعينيات الماضي، ارتبطت تونس بالانترنت في العام ١٩٩١، ومصر في العام ١٩٩٣، ووصل عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي في العام ٢٠٠١ إلى حوالي ٣٤٣ مليون مشترك. وازداد العدد بصورة كبيرة ووصل إلى حوالي ١٢ مليون في العام ٢٠٠٢، وإلى حوالي ١٤ مليون في العام ٢٠٠٥، كما ازداد عدد مواقع الانترنت في العالم العربي إلى ٧٠٠ موقع في ١٥ دولة عربية (رحومة، ٢٠٠٥، ٢٦٣).

عشية الثورة المصرية وصل عدد مستخدمي الانترنت في مصر إلى حوالي ٢١ مليون، ووصل معدل الولوج إلى الانترنت حوالي ٩٠٠ دقيقة في الشهر، ووصل عدد مستخدمي شبكة «الفيسبوك» إلى ٤٢ مليون، ووصل عددهم في شبكة «تويتر» إلى ٢٧ ألفاً (جريدة الشروق المصرية، ٢٠-٣-٢٠١١، ١٦).

لقد شكلت الثورة الإعلامية التفافاً على أدوات النظام التقليدية للسيطرة والمراقبة وتحديد الحريات، فلم تعد هنالك أهمية لتقييد حرية الصحافة، أو حرية التعبير، وانتقلت المعارضة السياسية إلى العالم الافتراضي خارج أسوار البرلمان، ومجالس

الشعب، والنواب . ففي تقرير أعدته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، إشارة إلى أن عدد المدونات في العالم العربي وصل في العام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٦٠٠ ألف مدونة٦ .

كما أشار بحث أجراه مركز أبحاث في مصر إلى أن ٣٠٪ من المدونات في العالم العربي مصرية، ووصل عددها إلى حوالي ١٦٠ ألف مدونة في العام ٢٠٠٨، وأضاف البحث أن أغلب المدونين هم من الفئة العمرية ٢٠ - ٣٠ سنة، كما أن ٧٩٪ من المدونات المصرية موجودة في مصر مقابل ٢١٪ في الخارج (جريدة الشرق الأوسط، ٦-٧-٢٠٠٨) .

إضافة إلى الشبكة الالكترونية، ساهمت المحطات الفضائية في فتح المجال السياسي قسراً في الدول العربية، وقد أشارت أبحاث عديدة إلى التحولات التي أحدثتها الإعلام الفضائي الإخبارية بالأساس على الوعي السياسي، وتعميق الخطاب الديمقراطي (Auter, Arafa and Al-Jaber, 2005; Hugh, 2005) .

دور الجيش: الحفاظ على التحول الديمقراطي :

قبل أكثر من مائة عام تنبه الكواكبي لدور الجيش في الاستبداد، فكتب في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد :

« وأما الجندية فتفسد أخلاق الأمة حيث تعلمها الشراسة، والطاعة العمياء، والاتكال، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتُكَلِّف الأمة الإنفاق الذي لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم، استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى » (الكواكبي، ٢٠٠٧، ٢٥) .

لم يخطئ الكواكبي قراءته لدور الجيوش في العالم العربي بعد أكثر من نصف قرن على صدور كتابه، وفي ظل الدولة العربية الحديثة، إلا أننا نشهد تغيراً في دور

العسكر، وان تفاوت دوره من مكان لآخر، حيث تمثل الثورات العربية في تونس ومصر تحولاً هاماً في دور الجيش في التحول الديمقراطي، تحتاج دراسة دور الجيش إلى مقاربات نظرية جديدة في التعاطي مع دوره في التحول الديمقراطي، غير تلك المقاربات التي تعاطت معه في عملية بناء النظام السلطوي العربي.

وقبل الخوض في التحولات التي حدثت للجيش العربي في الدولتين، لا بد من الإشارة إلى الدور «الاجباي» الذي لعبته الأنظمة السلطوية في كل من مصر وتونس في بناء جيش وطني مثل بوتقة صهر وطنية للطبقات الاجتماعية المختلفة. من الصعوبة التعميم النظري للحالة المصرية والتونسية على باقي الدول العربية، فالجيش لم يلعب حتى الآن الدور في الإصلاح السياسي في سوريا مثلاً، وفي اليمن انقسم الجيش على نفسه بين مؤيد للثورة وبين مؤيد للرئيس، ولكن هذا الانقسام ساهم في حد ذاته في إعطاء نفس للثورة اليمنية، لأن انقسام قيادات الجيش منع قيادة الجيش المؤيدة للرئيس اليمني من اتخاذ خطوات قمعية ضد المتظاهرين.

تشكلت الأنظمة السلطوية في غالبها نتيجة انقلابات عسكرية، في النصف الثاني من القرن العشرين، كان الجيش، أو بالأحرى العسكر، القوة الأكثر تنظيمًا في المجتمعات العربية، واعتبر علماء الاجتماع العسكري في العالم الثالث، المؤسسة العسكرية الأكثر عصرانية وتنظيمًا في مجتمع منقسم على نفسه، فكان الجيش مؤسسة وطنية جامعة في مجتمع متشرذم.

ويشير سلامة إلى أن «المجتمع بعد استقلال الدولة دعا العسكر إلى تسلم الأمور وملء الفراغ الذي تركته قوات المستعمر بعد جلائها (سلامة، ١٩٩٩، ١٧١). وضم في صفوفه أبناء الطبقة الوسطى الجديدة، التي تشكلت في المجتمعات العربية في النصف الأول من القرن العشرين، وخرجت ضد الكولونيالية من جهة، وضد المبنى السياسي القديم الذي قاده الأعيان والقوى المدنية المحافظة من جهة أخرى، كما خرجت ضد الجهاز السياسي الذي ساد قبل الانقلابات، وافسد الحياة السياسية، رغم التعددية التي سادت فيه، وتحديداً في مصر.

بين السنوات ١٩٣٥-١٩٨٧ وقع في العالم العربي نحو ٧٨ من الانقلابات

العسكرية، ٤٧ منها كانت ناجحة، أدت إلى نشوء أنظمة سلطوية، أو كما يسميها خلدون النقيب تسلطية (النقيب، ١٩٩٦، ١٠٩-١١٠).

لم يحصر العسكر نفوذهم في مجالهم المهني، الجيش، بل أصبحت النخبة العسكرية جزءاً من الحيز العام في كل مجالات الحياة. ومع نجاح الثورات العسكرية أو الانقلابات العسكرية، بدأ العسكر في السيطرة على مصادر القوة والنفوذ في الدولة، مثل الوزارات، والحكومات، ووسائل الإعلام، كما قام العسكر في مصر، على سبيل المثال، بتقييد حرية الصحافة، وإلغاء الأحزاب، المسؤولة في تصورهم عن إفساد الحياة السياسية في مصر قبل الثورة.

بالإضافة إلى ذلك، قام العسكر، بصياغة دستور يكرس أنظمة سلطوية مُغلقة، وتحول إلى الذراع، والمؤسسة الأساسية، الحامية للنظام السلطوي، وتحوّل قاداته إلى القيادات السياسية للدولة، مجلس الدولة أصبح عملياً مجلس العسكر، أو كما كان يُطلق عليه «مجلس الثورة» أو «مجلس قيادة الثورة».

علاوة على ذلك، تمتع الجيش، كمؤسسة، بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية في المجتمع (عبد المالك، ١٩٧٤). ساهمت هذه الامتيازات والتداخل بين العسكر والسياسية في تغييب الحدود الفاصلة بين العسكرية والمدنية، في الدول العربية، حتى أن غسان سلامة يُطلق على هذا التلاحم مصطلح «عسكرة المجتمع» (سلامة، ١٩٩٩، ١٦٩).

تعززت شرعية النظام السلطوي، من الجيل الأول، بفضل التلاحم بين النخبة السلطوية والجيش، الانقلابات والثورات العسكرية في طبعها أدت إلى إمساك العسكر بخيوط الشرعية، فكان يعطيها ويسحبها. لم تكن الشرعية في فترة الثورات العسكرية مع الشعب، بل استحوذ عليها العسكر، ولم يعترض الناس على ذلك بل نظروا إلى الجيش على أنه الحامي الطبيعي للبلاد، في فترة ما بعد الكولونيالية، والاستقلال الوطني.

أدى استتباب النظام السلطوي، وتبدل النخب السلطوية، في مصر وتونس، مع صعود الجيل الثاني، إلى الاهتمام أكثر بالأجهزة الأمنية البوليسية والمخابراتية، لم يتم

ذلك على حساب الجيش طبعاً، ولكنه أعطى الفرصة للعسكر والجيش لبناء جهاز وطني يضم مختلف فئات الشعب .

وقد اعتقد النظام السلطوي أن التركيز على الأذرع الأمنية سوف يؤدي إلى استقراره، لهذا السبب رأينا أن دخول الجيش المصري إلى ميادين وشوارع الثورة في مصر قوبل بترحاب شديد، على عكس الشرطة والأمن المركزي، التي ارتبطت بالنظام السلطوي بينما ارتبط الجيش بالشعب .

أفرد الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية، في مصر وتونس، حيزاً مستقلاً للجيش عن النظام، (هذا الحيز لم يكن قائماً في سوريا مثلاً، وتفاوت مساحته وسمك جدرانه من دولة لأخرى)، وفي الوقت نفسه منح النظام المصري امتيازات، ذات طابع اقتصادي، للجيش جعلته بعيداً عن المشهد السياسي المصري .

في الثورتين التونسية والمصرية كان الجيش المتغير الأساس في نجاح الثورتين، وإسقاط النظام السلطوي، فقد أدى وقوف الجيش إلى جانب المطالب الشرعية للثوار، في مصر وتونس، إلى سقوط النظامين هناك . وقف الجيش مع الثورة دون أن يمسك بشرعيتها، بمعنى أنه وقف مع الناس، وأبقى الشرعية بيد الشعب . وهذه كانت نقطة قوة لتلك الثورات، حيث انتقلت الشرعية السياسية من النظام السلطوي إلى الشعب، دون أن تمر إلى الجيش .

كما أبقى الجيش الشرعية الشعبية مع الناس، دون أن يطالب بها، أو يستحوذ عليها . وقوف الجيش مع الثورة حسم الموقف في تونس ومصر . والأهم من ذلك كله - وهو ما يقبل المقاربات البحثية والنظرية القديمة حول دور الجيش في الأنظمة السلطوية - أن الجيش لم يقم بانقلاب عسكري على النظام، لإنشاء شرعية جديدة، ونظام يقف على رأسه، باسم عدم الاستقرار .

وتؤكد الأحداث التي تلت الثورة في مصر، من إجراء تعديلات دستورية، وتحديد موعد للانتخابات، وتحرير الحيز السياسي العام من قيوده، على الدور الذي قد يلعبه الجيش في التحول الديمقراطي في مصر وتونس . لم تغر السلطة في مصر وتونس العسكر للانقضاض على الثورة والنظام معاً، إذ وقف الجيش مع الشرعية

الشعبية، وهي الشرعية التي ستتحوّل إلى شرعية دستورية من جديد تستند في تداول السلطة إلى الانتخابات .

جدول يبين التغيير في موقع الجيش المصري في ثورتي ١٩٥٢ و ٢٠١١

الجيش ١٩٥٢	الجيش ٢٠١١	
عسكرية مع دعم شعبي	شعبية مع دعم عسكري	الثورة:
تأسيس والحفاظ على النظام السلطوي	دعم الانتقال إلى الديمقراطية	الدور:
الجيش	الشعب	مصدر الشرعية:
وطنية مصرية ووحدة عربية	الحرية والديمقراطية	الأيدولوجية:

الخاتمة:

ناقشنا في هذا البحث ثلاث مقاربات نظرية نعتقد أنها هامة في دراسة الثورات العربية، والشيء المؤكد أن نظريات التحول الديمقراطي، التي حاولت إسقاط مفرداتها وتشكيلاتها النظرية، لم تعد تنفع في دراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي الآن. وخصوصا النظرية الثقافية التي انطلقت من ادعاء أن عائقا ثقافيا وتراثيا لدى العرب يمنعهم من الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

طبعا هنالك قضايا أخرى ملحة تحتاج إلى دراسة في سياق الثورات العربية غير الموضوعات المطروحة في هذه الورقة، ومنها مثلا اكتمال بناء الهوية الوطنية الجامعة، فمثلا حتى الآن يمكن تقسيم الثورة العربية إلى مرحلتين، أو موجتين: الموجة الأولى انتهت بنجاح الثورتين التونسية والمصرية في إسقاط النظام، أما المرحلة الثانية فتمثلت في الثورات العربية في البحرين، ليبيا، سوريا واليمن، ومظاهرات متفرقة في بلدان أخرى.

تميزت المرحلة الأولى بسرعة إسقاط النظام، وبالإجماع الشعبي العربي على هذا الهدف، رد فعل النظام، مقارنة مع النظام الليبي أو اليمني والسوري، كان اقل قمعية وضرباً للثوار (من ناحية نسبية)، وينبع هذا الأمر في اعتقادنا من اكتمال مشروع بناء الهوية الوطنية في هذه الدول، الأمر الذي انعكس أيضاً على حالة بناء الجيش، الذي كان جيشاً وطنياً. كانت مصر وتونس من أقدم الوحدات السياسية العربية، حتى قبل استقلالها كانت تونس وحدة سياسية مستقلة من الناحية الإدارية والسياسية.

في دول المرحلة الثانية كان عنف النظام أكثر قسوة، ووصل الأمر إلى حد حرب أهلية في ليبيا، وضرب المدن السورية بالمدافع والدبابات، كما طال أمد الثورة، ولم يحدث إجماع شعبي عربي عليها، فقد اختلف المتفقون على الثورة المصرية والتونسية على الأحداث في البحرين، وسوريا.

كما أن الجيش لم يقف إلى جانب المتظاهرين في هذه الدول، وانقسم على نفسه في اليمن وليبيا. لعبت الهوية المذهبية دوراً في البحرين، والهوية الطائفية كانت حاضرة في سوريا، مما أعاق نجاح الثورات هناك حتى الآن. هذه الأنظمة لم تستطع بناء هوية وطنية جامعة، ولا شكل الجيش فيها بوتقة لانصهار الهويات. ولا شك أن الثورات العربية سوف تفتح المجال لإعادة النظر في مقاربات نظرية كثيرة وهذا أول الغيث، والطريق في لتأطيرها نظرياً، والإحاطة بها بحثياً لا يزال طويلاً.

أنهى الكاتب رسالة الدكتوراه في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، بعنوان: الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية العربية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس. حيفا: جامعة حيفا، ٢٠١١.